

المجلة العلمية التجارة والتمويل

<https://caf.journals.ekb.eg>



أثر النمو الديموغرافي على معدلات البطالة في مصر دراسة تحليلية للفترة (١٩٩٠ - ٢٠٢٢)

وسام عبد الفتاح سليمان عبد الله النجار

قسم الاقتصاد والتجارة الخارجية، كلية التجارة وإدارة الأعمال، جامعة حلوان، مصر

للتأصيل المرجعي: النجار، وسام عبد الفتاح سليمان عبد الله. أثر النمو الديموغرافي على معدلات البطالة في مصر دراسة تحليلية للفترة (١٩٩٠ - ٢٠٢٢)، *المجلة العلمية للتجارة والتمويل*، ٤٤(١)،

المعرف الرقمي: <https://doi.org/10.21608/caf.2024.342013>

للتواصل مع المؤلف: Wessam-elnagar@commerce.helwan.edu.eg

ملخص البحث

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل أثر النمو الديموغرافي على معدلات البطالة في مصر، وذلك باستخدام بيانات سنوية من ١٩٩٠ حتى ٢٠٢٢. وقد اعتمدت الدراسة على منهجية تشمل مراجعة الأدبيات وجمع البيانات وتحليلها ومناقشة النتائج، وتم استخدام مصادر متنوعة لجمع البيانات، بما في ذلك الهيئة المصرية العامة للإحصاء والتقارير الحكومية والمنظمات الدولية ذات الصلة. كما اعتمدت الدراسة على أسلوب التحليل الإحصائي باستخدام البرنامج الإحصائي EViews لاختبار علاقة الانحدار بين أهم المتغيرات التي تؤثر في النمو الديموغرافي ومعدل البطالة في مصر، لتقييم أثر النمو الديموغرافي على البطالة في مصر، وذلك خلال الفترة الزمنية (١٩٩٠-٢٠٢٢). وأوضحت نتائج الدراسة، أن هناك علاقة بين النمو الديموغرافي ومعدلات البطالة في مصر، حيث تبين أن زيادة معدلات النمو السكاني ترتبط بارتفاع معدلات البطالة. حيث يتغير معدل البطالة بدرجة قياس واحدة كلما تغير المعدل السنوي للنمو السكاني بالقيمة (٨.٧٢٢٢)، وهذا ما يؤكد العلاقة الطردية بين المتغيرين التي تتضح وفقا لمعامل الارتباط. كما تتضح معنوية العلاقة استنادا على القيمة المحسوبة والتي تقدر بـ(٣.٦٣) وهي أكبر من القيمة الجدولية، كما أن العلاقة ذات دلالة إحصائية تقدر بـ(٠.٠٠١٠) وهي أقل من القيمة ٥%. ومن ثم فإن التفسير المعتمد عليه في هذا النموذج يمكن تعميمه على باقي السنوات بحكم أن المعلمات معنوية وذات دلالة إحصائية. كما أن قيمة معامل التحديد (R^2) تشير إلى أن حوالي ٣٠.٥% من التغيرات في معدل البطالة يمكن تفسيرها بالتغيرات في معدل النمو السكاني، في حين يتسبب باقي التغيرات في البطالة من عوامل أخرى غير مرتبطة بمعدل النمو السكاني. كما توصلت الدراسة إلى أهمية تبني سياسات وبرامج تعمل على تعزيز فرص التوظيف وتطوير القدرات والمهارات للشباب، وذلك للتصدي للتحديات المتعلقة بمعدلات البطالة التي يمكن أن تنشأ نتيجة للنمو الديموغرافي السريع.

الكلمات المفتاحية: النمو الديموغرافي، معدلات البطالة، مصر

Abstract

The aim of this study is to analyze the impact of demographic growth on unemployment rates in Egypt using annual data from 1990 to 2022. The study adopted a methodology that includes literature review, data collection, analysis, and discussion of the results. Various sources were used to collect the data, including the Egyptian Central Agency for Public Mobilization and Statistics, government reports, and relevant international organizations.

The study also employed statistical analysis using the EViews statistical software to test the regression relationship between the key variables that affect demographic growth and unemployment rates in Egypt. This was done to evaluate the impact of demographic growth on unemployment in Egypt during the period 1990-2022. The study's results indicated a relationship between demographic growth and unemployment rates in Egypt, with an increase in population growth rates being associated with higher unemployment rates.

The study found that the unemployment rate changes by a coefficient of 8.7222 for each unit change in the annual population growth rate. This confirms the inverse relationship between the variables as indicated by the correlation coefficient. The significance of the relationship is also evident based on the calculated t-value, which is 3.63 and greater than the tabulated value. Additionally, the statistical significance of the relationship is estimated at 0.0010, which is less than the 5% significance level.

Therefore, the interpretation based on this model can be generalized to other years, as the parameters are significant and statistically meaningful. The coefficient of determination (R²) value indicates that approximately 30.5% of the variations in the unemployment rate can be explained by changes in the population growth rate, while the remaining variations in unemployment are caused by other factors unrelated to population growth.

The study also highlights the importance of adopting policies and programs that enhance employment opportunities and develop the capacities and skills of young people. This is necessary to address the challenges related to unemployment rates that may arise because of rapid demographic growth.

Keywords: Demographic Growth, Unemployment Rates, Egypt.

١. مقدمة البحث:

أثارت القضية السكانية الاهتمام منذ أقدم العصور، واحتلت مكانا مرموقا من الناحية النظرية والتطبيقية، فقد أصبحت من أهم القضايا المعقدة التي تواجهها دول العالم وبوجه خاص الدول النامية، وقد عقدت العديد من المؤتمرات والندوات العلمية الدولية والمحلية للوقوف على الآثار المترتبة على التغيرات الديموغرافية وما لها من ارتباط مباشر وغير مباشر في تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية سواء في الأجل القصير أو على المدى الطويل، وقد أصبح هناك شبه إجماع حول وجهة النظر التي ترى أن النمو الديموغرافي والتنمية قضيتان غير متناقضتان، إلا أن بعض الدول النامية تعاني من تدهور في العلاقة بين النمو السكاني وبين النمو الاقتصادي مما يسبب حدوث البطالة وارتفاع معدلاتها، حيث ان زيادة معدلات النمو السكاني وتغير حجمهم ونوعهم عبر الزمن عن معدلات النمو الاقتصادي يؤدي إلى زيادة عدد أفراد القوى العاملة النشطة من عمر ١٥ عام حتى ٥٩ عام عن فرص العمل المتاحة بالدولة مما يرفع معدلات البطالة بها.

تعتبر مشكلة البطالة من أبرز التحديات التي تواجه الاقتصادات، حيث يمكن للعوامل المتنوعة أن تلعب دورًا حاسمًا في تكوين هذه المشكلة. من بين تلك العوامل، يظهر النمو الديموغرافي كمؤثر بارز يستحق التحليل والدراسة العميقة، خاصة في السياق المصري. يعتبر النمو الديموغرافي لعقود طويلة من الزمن قضية ذات أهمية بالغة، حيث يشكل الارتفاع المستمر في عدد السكان تحديًا يمكن أن يؤثر بشكل مباشر على سوق العمل.

كما تعتبر المشكلة السكانية في مصر من أهم المشكلات ذات الأبعاد الاستراتيجية التي تواجه المجتمع المصري، ويترتب عليها العديد من الآثار السياسية والاقتصادية والاجتماعية، التي تتعلق بالأمن القومي للدولة. وتعد مصر من الدول ذات الهيكل السكاني الديموغرافي المتنوع، حيث يلعب التركيب السكاني دورًا حاسمًا في تحديد مسارات التنمية الاقتصادية، ومن بين العناصر الرئيسية التي يؤثر عليها هو معدل البطالة. يعتبر التأثير السكاني على معدلات البطالة في مصر موضوعًا مهمًا يستحق الدراسة والتحليل لفهم التحديات والفرص التي تطرأ في هذا السياق. وفي السنوات الأخيرة، شهدت مصر تغيرات في التركيبة السكانية، سواء من حيث التنوع العمري أو التوزيع الجغرافي. تزايدت نسبة الشباب وتنوعت متطلبات سوق العمل،

مما يعزز أهمية فهم كيف يؤثر هذا التغير على معدلات البطالة في مصر. فمن المهم أن نفهم كيف يمكن لتغيرات التكوين الديموغرافي، مثل زيادة نسبة الشباب أو تغيرات في هيكل العائلة، أن تتسبب في تغيرات في معدلات البطالة. وبالتالي، تحليل أثر النمو الديموغرافي يمكن أن يساعد في توجيه السياسات الاقتصادية والاجتماعية لتحقيق توازن في سوق العمل. وتتناول هذه الدراسة تحليل تأثير التغيرات الديموغرافية والنمو السكاني على معدلات البطالة في مصر خلال الفترة (١٩٩٠ - ٢٠٢٢)، وذلك من خلال استكشاف التغيرات التي طرأت على هيكل السكان وتأثيرها المحتمل على سوق العمل. سيتم توظيف البيانات الديموغرافية والاقتصادية من الهيئة المصرية العامة للإحصاء والتقارير الحكومية والمنظمات الدولية ذات الصلة لإلقاء الضوء على العلاقات بين هذه العوامل، مما يساعد في فهم الديناميات الاقتصادية وتطوير استراتيجيات فعالة لتحقيق توازن أفضل في سوق العمل المصري. كما تعتمد هذه الدراسة على استخدام البرنامج الإحصائي EViews لتحليل البيانات السنوية خلال الفترة المحددة، بهدف فحص العلاقة بين النمو الديموغرافي ومعدلات البطالة في مصر. سيتم تقديم نتائج الدراسة بشكل دقيق لفهم أثر هذا النمو على الوضع الاقتصادي والاجتماعي في البلاد.

من المتوقع أن توفر هذه الدراسة رؤية مهمة حول أثر النمو الديموغرافي على معدلات البطالة في مصر، وتساهم في التوجيهات السياسية والاقتصادية للتصدي لتحديات البطالة في المستقبل. ويمكن أن تستفيد الحكومة والمؤسسات المعنية من نتائج هذه الدراسة في وضع استراتيجيات فعالة لتعزيز فرص التوظيف وتحسين الاستقرار الاقتصادي في البلاد.

١-١ أهمية البحث:

تتمثل أهمية هذا البحث في تحليل وفهم العلاقة البنينة بين النمو الديموغرافي ومعدلات البطالة في مصر على مدى الفترة من ١٩٩٠ إلى ٢٠٢٢. يعتبر فهم هذه العلاقة ذا أهمية حيوية نظرًا للآثار الاقتصادية والاجتماعية الكبيرة التي قد تتجم عنها. حيث تعتبر دراسة ظاهرة البطالة من الموضوعات الهامة التي تمس أي مجتمع وتهدد استقراره وخاصة فئة الشباب، ولها تأثير في عدة نواحي اجتماعية واقتصادية وغيرها، الأمر الذي يتطلب تسليط الضوء على هذه الظاهرة والتعرف على أهم العوامل المؤثرة فيها والمسببة في تزايد معدلاتها.

وقد تم اختيار تأثير النمو السكاني على البطالة في مصر لاعتبار البطالة ظاهرة ديموغرافية واقتصادية، وتظهر أهمية هذه الدراسة على عدة مستويات منها:

- يساعد البحث في فهم التغيرات الاقتصادية والاجتماعية التي طرأت على مصر خلال فترة الدراسة.
- يكشف البحث عن العوامل التي أثرت في معدلات البطالة ويوفّر فهماً أعمق لأسباب التغيرات في سوق العمل.
- يمكن أن يساعد البحث في تحديد السياسات والتدابير اللازمة لتعزيز فرص التوظيف وتقليل معدلات البطالة في ضوء التحديات الناجمة عن النمو الديموغرافي.
- يمكن أن يساعد البحث في توجيه استراتيجيات الاستثمار وتخطيط المشاريع الاقتصادية استناداً إلى الاحتياجات المستقبلية للقوى العاملة.
- يمكن للبحث أن يساعد في تحديد الفرص المحتملة للتنمية والنمو الاقتصادي في مصر، وأن يوفر رؤى قيمة حول كيفية تعزيز فرص التوظيف وتعزيز التنمية المستدامة في مصر.
- يوفر البحث رؤية حول التحديات التي قد تنشأ نتيجة للتغيرات في تركيبة السكان، وبالتالي يساهم في تحقيق استدامة الاقتصاد.
- يشكل هذا البحث إسهاماً للمعرفة العلمية حيث يمكن أن يوفر أساساً للدراسات المستقبلية حول تأثيرات الديموغرافيا على الاقتصاد.

٢-١ هدف البحث:

- تهدف هذه الدراسة بوجه عام إلى إلقاء الضوء على تأثيرات النمو الديموغرافي على البطالة في مصر خلال فترة الدراسة وتوفير رؤى قيمة لتوجيه السياسات والتخطيط للمستقبل. وفي طريق تحقيق الهدف الرئيسي يمكن وضع عدة أهداف فرعية تتحقق خلال الدراسة، وتتمثل في:
- دراسة تطورات هيكل السكان في مصر خلال الفترة الممتدة من عام ١٩٩٠ إلى عام ٢٠٢٢، مع التركيز على التغيرات في النمو السكاني وتوزيع الفئات العمرية.

- تحليل تطور معدلات البطالة في مصر خلال الفترة من عام ١٩٩٠ حتى عام ٢٠٢٢. ويتضمن ذلك فهم الاتجاهات العامة والتغيرات في معدلات البطالة وتحديد الفترات التي شهدت زيادة أو انخفاض في معدلات البطالة.
- فحص التأثير المباشر للنمو الديموغرافي على معدلات البطالة في مصر، مع التركيز على كيفية تغير هيكل السكان يؤثر على فرص العمل. ويتطلب ذلك تحليل العلاقة بين المتغيرات الديموغرافية مثل معدل النمو السكاني ومعدلات البطالة. يتم التركيز على تقدير طبيعة وقوة الارتباط بين هذه المتغيرات.
- استناداً إلى النتائج والتحليلات، يمكن للبحث أن يقدم توجيهات للسياسات الحكومية والمهتمين بالقطاع الاقتصادي وسوق العمل حول كيفية التعامل مع تحديات النمو الديموغرافي والبطالة في مصر.
- يمكن للبحث أن يسلط الضوء على القطاعات الاقتصادية المحتملة للنمو والتوظيف ويوفر رؤى حول كيفية تعزيز فرص التوظيف وتعزيز التنمية الاقتصادية في ضوء التغيرات الديموغرافية.
- توفير تقدير لتوقعات النمو الديموغرافي والتحويلات المرتقبة في معدلات البطالة في مصر، مما يمكن المساهمة في تخطيط السياسات الاقتصادية للمستقبل.

٣-١ المشكلة البحثية

تشهد مصر نمواً ديموغرافياً سريعاً على مدى السنوات العديدة الماضية، حيث يشهد عدد السكان ارتفاعاً ملحوظاً. ويعتبر التأثير الاقتصادي والاجتماعي لهذا النمو الديموغرافي قضية مهمة تتطلب دراسة وتحليل متعمق لما لها من تأثير كبير على سوق العمل. وتتمثل مشكلة الدراسة في تحليل أثر النمو الديموغرافي على معدلات البطالة في مصر خلال الفترة من عام ١٩٩٠ إلى ٢٠٢٢. وفهم العلاقة بين الزيادة في عدد السكان ومعدلات البطالة، وتحديد التأثير الذي يمكن أن يكون للعوامل الديموغرافية على سوق العمل في مصر.

وتتمثل العناصر الرئيسية لمشكلة البحث في:

- فهم كيفية تطور النمو السكاني في مصر خلال الفترة المعنية، ومدى تأثيره على هيكل العمر والتوزيع الجغرافي للسكان.

- دراسة تغيرات تركيبة السكان والتحويلات في الهيكل العمري، وكيف يمكن أن تؤثر هذه التغيرات على سوق العمل.
- تحليل معدلات البطالة في مصر خلال الفترة المعنية وتحديد العوامل المؤثرة في هذه المعدلات.
- فحص كيف يمكن أن تؤثر العوامل الاقتصادية والاجتماعية، بما في ذلك التغيرات في التكنولوجيا وسياسات العمل، على تفاعل النمو الديموغرافي مع معدلات البطالة.
- تحديد التحديات التي تطرأ نتيجة لتغيرات النمو الديموغرافي وكيف يمكن تحويل هذه التحديات إلى فرص لتحسين الوضع الاقتصادي وسوق العمل في مصر.
- تقييم أهمية تبني سياسات وبرامج لتعزيز فرص التوظيف وتطوير القدرات والمهارات للشباب في ضوء النمو الديموغرافي السريع.

٤-١ فرضية البحث

يمكن صياغة الفرضية الرئيسية لهذا البحث كالتالي:

"يؤثر النمو الديموغرافي طردياً في معدلات البطالة في مصر خلال الفترة (١٩٩٠ - ٢٠٢٢)" تشير الفرضية إلى أن زيادة معدلات النمو السكاني والتغيرات الديموغرافية في مصر تؤثر على معدلات البطالة فيها طردياً أي أن ارتفاع معدلات النمو الديموغرافي والذي يمكن التعبير عنه من خلال عدة متغيرات يؤدي إلى زيادة معدلات البطالة في مصر خلال فترة الدراسة.

حيث تتأثر معدلات البطالة بعوامل مثل الزيادة السكانية. في ظل هذه الفرضية، يُفترض أن الزيادات في عدد السكان، خاصة في الفئات العمرية النشطة، قد تؤدي إلى تزايد الطلب على فرص العمل. وعلى الجانب الآخر، يُفترض أن النمو الديموغرافي السريع يمكن أن يفرض تحديات على قدرة الاقتصاد على إيجاد وظائف كافية لتلبية هذا الطلب المتزايد. بناءً على هذه الفرضية، ستقوم الدراسة بتحليل البيانات السنوية للفترة المحددة لفهم طبيعة هذه العلاقة وقوتها، مما يُمكن من تقديم النتائج والتوصيات المستفادة منها وتوجيه السياسات واتخاذ القرارات ذات الصلة لتعزيز فرص العمل وتحسين مستويات التوظيف في مصر.

٥-١ المنهج والأساليب المستخدمة:

اعتمد هذا البحث في تحقيق هدفه على المنهج الاستنباطي، من خلال الاعتماد على الكتب والمراجع والدوريات العربية والأجنبية في الحصول على البيانات والمعلومات اللازمة للإطار النظري للبحث والتطبيق في مصر. كما أعتمد على أسلوب التحليل الاقتصادي الوصفي من خلال مراجعة وتحليل المعلومات والبيانات حول النمو الديموغرافي ومعدلات البطالة في مصر خلال فترة الدراسة، وفقا للمؤشرات المعبرة عن ذلك، بغرض توضيح الرؤية الشاملة للعلاقة بين النمو الديموغرافي والبطالة في مصر. كما تم الاعتماد على أسلوب التحليل الإحصائي باستخدام البرنامج الإحصائي EViews لاختبار علاقة الانحدار بين المتغيرات وقياس أثر المتغيرات المستقلة على المتغيرات التابعة، لتقييم أثر النمو الديموغرافي على معدلات البطالة في مصر، وذلك خلال الفترة الزمنية (١٩٩٠-٢٠٢٢).

٦-١ أجزاء البحث:

في هذا السياق، تنقسم هذه الورقة البحثية إلى ستة أجزاء بعد المقدمة والتي شكلت الجزء الأول، وتشمل، (أهمية البحث، هدف البحث، المشكلة البحثية، فرضية البحث، والمنهج والأساليب المستخدمة، وأجزاء البحث)، يذهب الجزء الثاني إلى استعراض الإطار النظري المفاهيمي للنمو الديموغرافي ومراحله المتتالية في مصر، كما يتناول الجزء الثالث الإطار النظري لظاهرة البطالة وتطورها في مصر، أما الجزء الرابع قياس أثر النمو الديموغرافي على معدلات البطالة في مصر خلال فترة الدراسة، وأخيرا تنتهي الورقة البحثية بالجزء السادس بأهم الاستنتاجات التي تم التوصل إليها من التحليل السابق وتوصيات البحث.

٢- الإطار النظري للنمو الديموغرافي

يعد التغير الديموغرافي أحد العلوم الاجتماعية التي تهتم بقضايا المجتمع الإنساني وتغيراته، وبوجه خاص قضايا السكان، وعوامل نموهم، وتوازنهم النوعي، والكمي^١. ويطلق مفهوم النمو الديموغرافي على التغير في حجم السكان، سواء كان هذا التغير بالزيادة أو

^١ Linz, K. and Stula, S. (2010). **Demographic change in Europe - An Overview, working paper no. 4 of the Observatory for Sociopolitical Developments in Europe**, Observatory for Sociopolitical Developments in Europe, Institute for Social Work and Social Education (ISS).

بالنقص. ويطرأ هذا التغير بسببين إما التغير الطبيعي للسكان الناتج عن الفرق بين معدلات المواليد ومعدلات الوفيات، أو التغير الميكانيكي أي بسبب معدلات الهجرة المتسبب عنها تغيير موطن الفرد وتتأثر هذه المعدلات وفقاً لطبيعة المجتمع. ويبقى التغير الطبيعي هو العامل الأساسي في نمو المجتمع.^٢ ويعتمد في تقدير هذا التغير على بيانات التعدادات والإحصاءات الحيوية وفي بعض الأحوال على الأبحاث الخاصة إذا لم تكن الإحصاءات الحيوية على درجة عالية من الدقة. ومنذ عام ١٩٧٤م تعقد الأمم المتحدة كل عشر سنوات مؤتمراً لكثافة العالم السكانية، وتناقش فيه المشاكل المتعلقة بالنمو السكاني وأسبابها ونتائجها.

٢-١ عوامل النمو الديموغرافي

ومن أهم العوامل المؤثرة في النمو الديموغرافي ما يلي:^٣

١- **معدلات الخصوبة:** تعتبر الخصوبة من أهم عناصر النمو السكاني وتتمثل في القدرة على الإنجاب، وهي تختلف من مجتمع لآخر ومن مكان لآخر ومن مجموعة سكانية لأخرى بالمجتمع الواحد، نتيجة عوامل اجتماعية واقتصادية وبيئية، وتتركز المعدلات المرتفعة للخصوبة في الدول النامية بصفة عامة في حين تنخفض هذه المعدلات في الدول المتقدمة.

٢- **معدلات المواليد:** وهم الأطفال الرضع الذين ينجبهم سكان مجتمع معين، في فترة زمنية معينة، عادة عام. وهو من أهم أسباب النمو السكاني حيث تؤدي زيادة عدد المواليد بمعدلات تفوق عدد الوفيات إلى تضخم أعداد السكان. ويمكن حسابها بالمعادلة التالية: [(عدد المواليد

^٢ خليفة، إبراهيم عبد الرحمن على خليفة، مدخل إلى علم الاجتماع والمجتمع المدني، كلية الزراعة، جامعة الأزهر، أسيوط، ٢٠١٠، ١٤٣.

^٣ رجع في ذلك إلى:

- طارق محمد أحمد حسين، محمد جمال الدين راشد، وآخرون، دراسة للتغيرات في عوامل النمو السكاني بريف محافظة الوادي الجديد، مجلة أسيوط للعلوم الزراعية، مجلد (٤٨)، رقم (٥)، عام ٢٠١٧، ص ٤٠٧-٤٢٤.

- Nugent, R. and Seligman, B. (2010). **Demographics and Development in the 21st Century Initiative Technical Background Paper**, How Demographic Change Affects Development, The Center for Global Development.

الأحياء خلال السنة/ عدد السكان في منتصف السنة) $\times 1000$]. وهناك برامج متخصصة توعوية تستهدف تخفيض معدلات الإنجاب التي تزيد بشكل كبير خاصة في المجتمعات البسيطة بالدول النامية.

٣- **معدلات الوفيات:** وهي العنصر الطبيعي الهام الذي يؤثر في السكان بالنقص، وتخفض بتحسين الحالة الطبية، حيث تزداد معدلات الوفيات بسبب انتشار الأمراض التي لا يتوفر لها دواء، ويمكن حسابها بالمعادلة التالية: [(عدد الوفيات في سنة معينة/ إجمالي عدد السكان في منتصف السنة) $\times 1000$]. وقد أدى التطور الطبي إلى علاج العديد من الأمراض التي كانت تحصد ملايين الأرواح سنويا مما زاد عدد المواليد مقابل انخفاض أعداد الوفيات مما يؤدي إلى زيادة السكان.

٤- **الزواج المبكر:** هو الزواج في عمر صغيرة سواء للرجل أو المرأة، مما يساعد على زيادة إنجاب الأطفال داخل الأسرة الواحدة، وذلك بسبب زيادة مدة القدرة على الإنجاب وعدم الوعي لدى الأسر التي يكون فيها عمر الزوجين أصغر من أن يمتلكا القدرة على التفكير بمنطقية في قضية الإنجاب.

٥- **معدلات الهجرة:** هي عملية انتقال لفراد أو لجماعة من منطقة اعتادوا الإقامة بها إلى منطقة أخرى، وتنقسم إلى نوعين: إما هجرة داخلية وهي عندما يتم هذا الانتقال داخل حدود الدولة، أو هجرة خارجية إذا تم هذا الانتقال إلى خارج حدود الدولة. ويمكن تصنيف الهجرة إلى عدة تصنيفات منها الهجرة الحرة، الهجرة الاجبارية، الهجرة الدائمة، والهجرة المؤقتة وغيرها من التصنيفات. ويمكن حسابها بالمعادلة التالية: [(صافي الهجرة خلال السنة/ إجمالي عدد السكان في منتصف السنة) $\times 1000$].

٦- **الموروث الاجتماعي:** ويرتبط هذا السبب بالعادات والتقاليد وما يترتب عليها من مبادئ ومعتقدات تسود الأسر والمجتمعات بوجه عام، حيث تعد زيادة الإنجاب في المجتمعات البسيطة أحد أسباب تفاخر الأسر والتباهي على مستوى المجتمع الأمر الذي يؤثر في معدلات المواليد بشكل كبير.

٢-٢ المراحل الأساسية للنمو الديموغرافي

يمر النمو الديموغرافي بأربعة مراحل أساسية وفقاً للتصنيفات المختلفة، ويطلق عليها التحول الديموغرافي وهو تحول من معدلات وفيات أعلى إلى معدلات وفيات أقل ومن معدلات مواليد أعلى إلى معدلات مواليد أقل وغالباً ما تجتاز الدول هذا التحول تزامناً مع تطورها. وعندئذ تدخل الدول في فترة نمو سكاني سريع، ويستمر الأمر حتى يصل حجم السكان في النهاية إلى مرحلة الثبات والاستقرار بمجرد ثبات واستقرار معدل المواليد. وقد يكون للتحول السكاني السريع دلالات إيجابية على نمو الاقتصاد، مما يؤدي إلى تحقيق عوائد ديموغرافية. ويمكن عرض هذا التحول في المراحل التالية:^٤

(المرحلة الأولى) وتتميز هذه المرحلة بمعدلات مواليد مرتفعة بسبب غياب التخطيط العائلي وتعويض وفيات الأطفال، ومعدلات وفيات مرتفعة بسبب الارتفاع المكثف للأمراض المعدية مثل الطاعون والمجاعات والحروب وغيرها، مما يؤدي إلى نمو ضعيف للسكان خلال حقبة زمنية معينة.

(المرحلة الثانية) وتتميز هذه المرحلة باستمرار ارتفاع معدلات المواليد، في حين تبدأ معدلات الوفيات في الانخفاض والتراجع بسبب التحسينات الكبيرة في مجال الصحة والاهتمام بالرعاية الصحية وتنامي الوعي والمعرفة العلمية بأسباب المرض، مما يؤدي إلى ارتفاع معدلات النمو الطبيعي للسكان.

(المرحلة الثالثة) وتتميز هذه المرحلة باستمرار انخفاض معدلات الوفيات، مع بدء معدلات المواليد في التراجع والانخفاض، وذلك بسبب الهجرة الداخلية من المجتمعات الريفية التقليدية إلى المجتمعات الحضرية والتي تؤثر في قيم الانجاب والعادات والتقاليد والأفكار المسيطرة على هذا القرار، بالإضافة إلى تحسن ظروف المرأة والانتشار الواسع لموانع الحمل وكيفية

^٤ رجع في ذلك إلى:

- مفيد يونس، اقتصاديات السكان، الطبعة الأولى، الأردن، الأكاديميون للنشر والتوزيع، ٢٠١١، ص ٨٠.
- منير إسماعيل أبو شاور، أمجد عبد المهدي، دراسات في الجغرافيا الديموغرافية، الطبعة الأولى، الأردن، دار الإعصار العلمي للنشر والتوزيع، ٢٠١١، ص ٧٤.
- ماجد عثمان، وآخرون، تحليل الوضع السكاني، المجلس القومي للسكان، مصر، ٢٠١٦، ص ٢١.

استخدامها، مما يؤدي إلى اختلاف معدل النمو السكاني بمقدار الفرق بين معدل المواليد ومعدل الوفيات.

(المرحلة الرابعة) وتتميز هذه المرحلة باستقرار معدل النمو السكاني بتوازن معدلات المواليد والوفيات عند مستويات ضعيفة منخفضة. وعندها تحقق الدول عوائد ديموغرافية محتملة متمثلة في معدلات نمو اقتصادي تنتج من التحولات في هياكل السكان العمرية، والتي تظهر عندما تكون حصة الشريحة السكانية العاملة أكبر من حصة الشريحة السكانية غير العاملة، مع إتاحة فرص الحصول على تعليم جيد وصحة جيدة لها، بالإضافة إلى وجود عدد أقل من المعالين كبار السن وتراجع معدل الإعالة. وجدير بالذكر أن تحقق هذا العائد يعتمد على تنفيذ سياسات فعالة.

٢-٣ مراحل النمو الديموغرافي في مصر

يتسارع نمو السكان في مصر بشكل ملحوظ نتيجة لتجاوز عدد المواليد على عدد الوفيات. وتتم مصر حاليًا بمرحلة "تحول ديموغرافي" حيث يحدث انتقال من معدلات وفيات مرتفعة إلى معدلات وفيات منخفضة، ومن معدلات خصوبة مرتفعة إلى معدلات خصوبة منخفضة. فعندما تنخفض معدلات الوفيات وتبقى معدلات الإنجاب عالية، تدخل الدولة مرحلة نمو سكاني سريع. وفي النهاية، يستقر حجم السكان بعد عدة سنوات من استقرار معدل الإنجاب عند مستوى يعادل حالي إنجاب لكل امرأة. وفي حالة مصر، استمرت فترة الإنجاب المرتفع والنمو السريع لعدة عقود، ولم يصل السكان بعد إلى مرحلة الاستقرار في معدل الإنجاب^٥. وهذا يعني أن حجم السكان ما زال يتزايد بشكل مطرد. ويجب العمل على تنفيذ سياسات تعزز تحسين الصحة وتنقيف النساء وتوفير الخدمات الصحية وتنظيم الأسرة للوصول إلى استقرار السكان على المدى الطويل وتحقيق التوازن بين النمو السكاني والموارد المتاحة.

بالنظر إلى مراحل تطور النمو الديموغرافي في مصر فقد شهدت الحالة السكانية في مصر طفرات هائلة خلال العقد الماضي، مما يستلزم تأمين المزيد من الموارد للوفاء بالاحتياجات السكانية المتنامية لتحقيق رفاهية المواطن المصري. وذلك يعتمد على معدل النمو السكاني

^٥ هاله يوسف، ماجد عثمان، وآخرون، الاستجابة للنمو السكاني السريع في مصر، المكتب المرجعي للسكان، برنامج الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، www.prb.org، نوفمبر ٢٠١٤، ص ٣.

وخصائص السكان مع إدراك الفرد ووعيه بمشكلة النمو السكاني وتداعياته.^٦ ويظهر تضاعف عدد سكان مصر مرات عديدة متتالية بدءاً من عام ١٨٥٠ عندما بلغ التعداد نحو خمسة ملايين نسمة، وبعد مئة سنة بلغ التعداد نحو ٢٠ مليوناً ثم تضاعف إلى ٤٠ مليوناً عام ١٩٧٨، وقد بلغ عدد المصريين عام ٢٠٠٧ نحو ٨٢ مليون نسمة ثم ٩٩ مليون نسمة في عام ٢٠١٦، وتخطى التعداد الـ ١٠٠ مليون نسمة في ٢٠٢٠، حتى بلغ ١١٠ مليون نسمة عام ٢٠٢٢.

كما يتضح من الجدول (١) تطور تقدير معدل النمو السكاني السنوي خلال فترة الدراسة ما بين الانخفاض والارتفاع حيث بلغ نحو ٢.٢٩٪ في بداية الفترة عام ١٩٧٠ وأخذ في الارتفاع حتى بلغ ٢.٥٨٪ عام ١٩٨٠، ثم انخفض إلى ٢.٥٦٪ عام ١٩٩٠، واستمر في الانخفاض خلال الفترة من ٢٠١٠ إلى ٢٠١٥ حيث بلغ عام ٢٠١٠ نحو ٢.٠٣، واستقر عند هذا المعدل فترة زمنية حتى عام ٢٠١٦، ثم بدأ في الانخفاض مرة أخرى حتى وصل إلى ١.٥٧٪ عام ٢٠٢٢.

ويتضح من ذلك أن هناك دعم سياسي واهتمام من الحكومة في الفترة الأخيرة بالمشكلة السكانية، ولكن تقتصر إلى الصلاحيات الكاملة للمؤسسة القائمة على إدارة البرنامج السكاني للقيام بمهام التنسيق والتخطيط والمتابعة والتقييم للبرامج المتبعة.^٧

مع بداية السبعينات بلغ معدل الخصوبة نحو ٦.١٢ طفل لكل امرأة ثم بدأت مصر ببرامج تنظيم الأسرة في منتصف السبعينات من القرن الماضي، وبالفعل نجحت في خفض معدلات الخصوبة للمرأة المصرية من ٥.٦ طفل لكل امرأة وذلك عام ١٩٧٦ إلى ٤.٤٨ طفل لكل سيدة عام ١٩٩٠، ويتضح من بيانات البنك الدولي أن الانخفاض استمر حتى بلغ ثلاثة أطفال تقريباً في عام ٢٠١٠، إلا أنه في أعقاب عدم الاستقرار السياسي عام ٢٠١١ تم إهمال ملف الزيادة السكانية وارتفعت نسبة الخصوبة إلى ٣.٥ طفل للمرأة في عام ٢٠١٤، ولكن سرعان ما عادت الدولة إلى الاهتمام بهذا الملف من خلال إطلاق حملة إعلامية وتوعوية تدعو إلى

^٦ ضبط النمو السكاني في مصر "تجارب دولية"، ٣.١٨ المجلس القومي للسكان، نوفمبر ٢٠٢٠.

^٧ المرجع السابق مباشرة.

الاكتفاء بطفلين، فانخفضت نسبة الخصوبة إلى ٢.٩٦ طفل للمرأة عام ٢٠٢٠، واستمرت النسبة في الانخفاض حتى بلغت ٢.٨٥ طفل للمرأة عام ٢٠٢٢.

تم تحقيق تحسن كبير في متوسط عمر الفرد في مصر بفضل انخفاض معدلات وفيات الأطفال الرضع والأطفال بصورة عامة. وفي الواقع، يمكن ربط زيادة متوسط عمر الفرد بشكل كبير بتحسين معدلات البقاء على قيد الحياة للأطفال الصغار في الدولة. وفي الثمانينيات من القرن العشرين، كانت معدلات وفيات الأطفال الرضع في مصر مرتفعة، حيث كان يموت واحد من بين كل عشرة أطفال رضع قبل بلوغه عامه الأول. ومع مرور الوقت، تم تحقيق تحسن كبير في الرعاية الصحية والوعي الصحي، مما أدى إلى تقليل معدلات الوفيات في هذه الفئة العمرية. وفي القرن الواحد والعشرين، انخفضت معدلات وفيات الأطفال الرضع بشكل ملحوظ في مصر، حيث واحد من بين كل ٥٠ طفلاً يموتون قبل بلوغهم عامهم الأول. هذا التحسن الملحوظ في معدلات البقاء على قيد الحياة للأطفال الصغار يتيح لنسبة أكبر من المواليد البقاء على قيد الحياة والوصول إلى سن البلوغ ومن ثم النمو. وتشير الإحصائيات الحالية إلى أن معدل وفيات الأطفال الرضع في مصر يعد حوالي نصف المتوسط العالمي،^٨ وهذا يعكس التقدم الذي تم تحقيقه في مجال الرعاية الصحية وتحسين جودة حياة الأطفال في الدولة. ومع استمرار الجهود المستمرة لتعزيز الرعاية الصحية وتوفير الوعي الصحي وتطوير البنية التحتية الصحية في مصر، من المتوقع أن يستمر تحسن معدلات البقاء على قيد الحياة للأطفال ومتوسط عمر الفرد في المستقبل.

ويتضح من الجدول (١) خلال الفترة من عام ١٩٧٠ إلى عام ٢٠٢٢، يلاحظ الانخفاض التدريجي في معدل المواليد بمصر، حيث تراوح بين ٤١.٧ عام ١٩٧٠ و ٢١.٢٠ عام ٢٠٢٢ مولود لكل ١٠٠٠ شخص، ويشير هذا الانخفاض التدريجي في معدل المواليد إلى تراجع معدل

⁸ UN Population Division: World Population Prospects: The 2022 Revision.

الإنتاج في الدولة. وبشكل متوازي، تراوح معدل الوفيات في مصر بين ١٧.١ عام ١٩٧٠ و ٥.٨٠ عام ٢٠٢٢ وفاة لكل ١٠٠٠ شخص، ويشير هذا الانخفاض أيضا إلى تحسن في معدل البقاء على قيد الحياة والتقدم في الرعاية الصحية وهو ما يتضح في بيانات العمر المتوقع عند الميلاد خلال فترة الدراسة حيث يلاحظ الارتفاع التدريجي في العمر المتوقع من ٥٠ عام ١٩٧٠ حتى وصل إلى ٧١.٢٥ عام ٢٠٢٢. الأمر الذي يمثل ضغطاً على اقتصاد الدولة وبيئتها ويهدد عملية التنمية بها بزيادة الطلب على الخدمات الصحية والتأمين الاجتماعي والتقاعد.

وبالنظر إلى معدل الإعالة العمرية في مصر والذي يعكس النسبة المئوية للسكان الذين يمكنهم توفير الدعم الاقتصادي للفئة العمرية التي تتراوح بين ١٥-٦٤ عاماً، خلال فترة الدراسة يتضح أن النسبة تراوحت بين ٨٣.٧٪ في عام ١٩٧٠ و ٦٠.٨٪ عام ٢٠٢١. وهذا يعني أن هناك ٨٣.٧٪ من السكان في عام ١٩٧٠ كانوا في سن العمل وقادرون على توفير الدعم الاقتصادي للفئات الأخرى، وعلى مر السنوات شهدت مصر تراجعاً في معدل الإعالة العمرية وبلغت ٦٠.٨٪ في عام ٢٠٢٢ مما يعني أن السكان القادرين على توفير الدعم الاقتصادي قد انخفضوا بشكل كبير. هذا التراجع يشير إلى تحول في هيكل السكان وتغيرات في التوزيع العمري، مما يؤثر على نظام الضمان الاجتماعي والتقاعد ويفرض على الدولة تحديات توفير فرص العمل والتنمية الاقتصادية.

جدول (١) تطور النمو الديموغرافي بمصر خلال الفترة (١٩٧٠ - ٢٠٢٢)

السنة	عدد السكان بالمليون	معدل النمو السكاني %	معدل الخصوبة (طفل/سيدة)	معدل المواليد/ ١٠٠٠ شخص	معدل الوفيات/ ١٠٠٠ شخص	العمر المتوقع عند الميلاد (السنوات)	معدل الاعالة العمرية (% من السكان في سن العمل)
١٩٧٠	٣٤	٢.٢٩	٦.١٢	٤١.٦٧	١٧.٠٩	٥٠.٠١	٨٣.٧
١٩٨٠	٤٣	٢.٥٨	٥.٥٨	٤٠.١٩	١٢.٨٩	٥٦.٦٢	٨٣.٤
١٩٩٠	٥٧	٢.٥٦	٤.٤٨	٣٣.٢١	٨.١٩	٦٤.١	٨٣.١
٢٠٠٠	٧١	٢.٠٧	٣.٤٤	٢٦.٩٨	٦.٣٨	٦٨.٠١	٧٠.٩
٢٠١٠	٨٧	٢.٠٣	٣.٢١	٢٧.١٦	٦.٠٢	٦٩.٦٦	٥٩.٨
٢٠٢٠	١٠٧	١.٧٣	٢.٩٦	٢٣.٠٥	٥.٨٥	٧٠.٩٩	٦١.١
٢٠٢١	١٠٩	١.٦٦	٢.٩١	٢٢.٥٦	٦.٣٣	٧٠.٢٢	٦٠.٨
٢٠٢٢	١١٠	١.٥٧	٢.٩	٢١.٢	٥.٨	٧١.٢٥	٦٠.٥

المصدر: بيانات البنك الدولي، www.worldbank.data

ومن البيانات الديموغرافية السابقة في مصر خلال فترة الدراسة يتضح عدة نقاط موضع اهمية تتمثل في:

- تراجع معدل النمو السكاني ومعدل الخصوبة يعني أن نسبة العمالة الشابة في مصر قد تتخفف على المدى الطويل. فقد يؤدي ذلك إلى تقليص العرض العمالي وزيادة المنافسة على فرص العمل. لذلك، تحتاج الحكومة إلى تطوير استراتيجيات لتعزيز الاستثمار وخلق فرص العمل المناسبة للشباب.
- تراجع معدل المواليد ومعدل الوفيات يعني أن الحكومة قد تواجه تحديًا في توفير الخدمات العامة والبنية التحتية لعدد متزايد من السكان على المدى الطويل. يجب على الحكومة العمل على توجيه الاستثمارات في مجالات مثل الصحة والتعليم والنقل لتلبية احتياجات السكان المتغيرة.
- زيادة العمر المتوقع تعني أن الحكومة قد تواجه ضغطًا متزايدة على نظام التقاعد والضمان الاجتماعي. مع زيادة العدد النسبي للمسنين في المجتمع، يتعين تطوير سياسات وبرامج تقاعد مستدامة لضمان توفير دخل مستقر ودعم اجتماعي للمسنين.
- تراجع معدل النمو السكاني يمكن أن يخلق فرصًا لتعزيز التنمية الاقتصادية. وجود سكان أقل يعني أيضًا ضغطًا أقل على الموارد الطبيعية والبيئة. بالإضافة إلى ذلك، يمكن تحويل الموارد البشرية المتاحة إلى تحسين المهارات ورفع المستوى التكنولوجي لتعزيز الإنتاجية والابتكار.
- تتطلب تغيرات الديموغرافيا في مصر تخطيطًا استباقيًا واستراتيجيًا في مجالات مثل التعليم والرعاية الصحية والإسكان والبنية التحتية. يجب على الحكومة والمؤسسات الاقتصادية تحديث سياساتها وبرامجها لتلبية احتياجات السكان المتغيرة وتعزيز الاستدامة.

٣- الإطار النظري لظاهرة البطالة

تعتبر البطالة ظاهرة عالمية تتعرض لها كل النظم الاقتصادية في العالم، وتتنوع هذه الظاهرة في أشكالها ووفقا لطبيعة التشغيل والنمط الاقتصادي أو وفقا لطبيعتها، وتنتشر بوجه

خاص في الدول النامية التي تعاني اقتصاداتها من عدم القدرة على تسيير مواردها وثرواتها الاقتصادية، عندما تنخفض فرص الاستثمار وتعجز الحكومة عن توفير فرص العمل.^٩

٣-١ مفهوم ظاهرة البطالة

يفرض موضوع البطالة نفسه بشكل دائم على الساحة الدولية، ومن ثم يأخذ مفهوم البطالة أهمية كبرى في المجتمعات المعاصرة من حيث البحث والتحليل.

وقد عُرِفَت البطالة على أنها: التعطل الجبري أو الاختياري لجزء من القوة العاملة في دولة ما، وذلك بالرغم من قدرة ورغبة القوة العاملة في العمل والإنتاج.^{١٠} كما تعرف على أنها عدم قدرة سوق العمل على توفير فرص العمل التي تتفق مع مهاراته وقدراته.^{١١} كما عُرِفَت البطالة على أنها: الحالة التي لا تستغل الدولة فيها قوة العمل الاستغلال الأمثل، مما يؤدي إلى انخفاض الناتج الفعلي عن الناتج المتوقع ومن ثم انخفاض رفاهية الأفراد عن المخطط.^{١٢}

يعد معدل البطالة أحد المؤشرات الاقتصادية الكلية التي يعتمد عليها في رسم السياسات الاقتصادية وتقييم جدواها. وعادة ما يقاس هذا المعدل من قبل الجهات الرسمية كنسبة عدد العاطلين عن العمل إلى القوة العاملة بالمجتمع عند نقطة زمنية معينة، (معدل البطالة = عدد العاطلين عن العمل / إجمالي القوة العاملة * ١٠٠).^{١٣}

وقد جُمِعت هذه التعريفات وغيرها في مفهوم واحد موضع اتفاق دولي، وهو تعريف منظمة العمل الدولية حيث عرفت البطالة على أنها: "الحالة التي تشمل كل الأشخاص في سن

^٩ خالد الزواوي، البطالة في الوطن العربي، "المشكلة والحل"، مجموعة النيل العربية، ٢٠٠٤، ص ١٥.

^{١٠} خالد الوزين، أحمد الرفاعي، مبادئ الاقتصاد الكلي بين النظرية والتطبيق، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، ٢٠٠٦، ص ١٦٢.

^{١١} عبد القادر عطية، الحديث في الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق، الدار الجامعية، الإسكندرية، ٢٠٠٣.

^{١٢} حلمي جلال، الأبعاد الاجتماعية لمشكلة البطالة في المجتمع المصري تداعياتها وأساليب مواجهتها رؤية مستقبلية، عين شمس، مصر، ٢٠٠٨، ص ٥.

^{١٣} عيسى رحيمي، عادل فرقاد، نصر الدين العايب، ظاهرة البطالة: مفهومها، أسبابها وآثارها، مجلة ارتقاء للبحوث والدراسات الاقتصادية، ٢٠١٨، ص ١٤٥.

العمل، والقادرين عليه، والمؤهلين له، والراغبين فيه والباحثين عنه، والموافقين على العمل به في ظل الأجور السائدة، ولا يجدونه خلال فترة زمنية معينة".^{١٤}

٢-٣ أنواع ظاهرة البطالة

وفقا للمفهوم الاقتصادي تمثل البطالة، التوقف عن العمل أو عدم توافره للأشخاص القادرة والراغبة فيه، وتتعدد أنواعها وأشكالها ما بين بطالة حقيقية وبطالة مقنعة، كما قد تكون بطالة دائمة أو جزئية أو موسمية، وتتضاعف تأثيراتها وضررها وفقا لنوعها واستمرارها لفترة زمنية أطول،^{١٥} ويمكن استعراض هذه الأنواع والمقصود بها باختصار في الآتي:

١-٢-٣ وفقا لنمط التشغيل: (البطالة الصريحة)، (البطالة المقنعة)

(البطالة الصريحة) ويقصد بها حالة التعطل الكامل والظاهرة لقوة العمل المتاحة بالدولة وذلك لفترة قد تطول أو تقصر وفقا لظروف الاقتصاد القومي.^{١٦}

(البطالة المقنعة) ويقصد بها حالة التكدس الواقعة بسبب ارتفاع عدد العمال بشكل يفوق الحاجة الفعلية للعمل، مما يسبب انخفاض الإنتاج والإنتاجية وإهدار الموارد المتاحة وعدم الاستغلال الأمثل لها. حيث يشغل الأفراد وظائف يتقاضون عنها أجر دون أن يضيفوا إنتاجية، ولا يتأثر حجم الإنتاج بالاستغناء عنهم.^{١٧}

^{١٤} رجع في ذلك إلى:

- سيد عاشور أحمد، مشكلة البطالة ومواجهتها في الوطن العربي، مكتبة الأنجلو المصرية، الطبعة الأولى، ٢٠٠٨، ص ١١.

- [www. ILO.org.](http://www.ILO.org), Niall O'Higgins, The challenge of youth unemployment, employment and training papers, N. 7, 1997, P.1.

^{١٥} رجب صبري عبد القادر، حمادة محمد حسين، محمد سيد حجاج، البطالة "ظرة واقعية وحلول عملية"، كلية دار العلوم، جامعة القاهرة، ٢٠٠٩، ص ٧.

^{١٦} المجلس الاقتصادي والاجتماعي، الظرف الاقتصادي والاجتماعي للسداسي الثاني سنة ٢٠٠٤، الجزائر، ٢٠٠٥، ص ١١٩.

^{١٧} Christopher a. pissarides, "Equilibrium Unemployment Theory", The MIT Press, March 2013.

٣-٢-٢ وفقا لطبيعة النشاط الاقتصادي: (البطالة الدورية)، (البطالة الاحتكاكية)، (البطالة الهيكلية)

(البطالة الدورية) ويقصد بها الحالة التي تنشأ من تقلبات الدورات الاقتصادية والدورات التجارية الناتجة عن القرارات والنظم والسياسات الاقتصادية بالدولة، فعندما ينخفض الطلب على السلع يتوجه أصحاب المصانع لتخفيض عدد العمال أو تخفيض ساعات العمل.^{١٨}

(البطالة الاحتكاكية) ويقصد بها حالة انتقال العمال بين الوظائف المختلفة بهدف زيادة الأجر أو تحسين مستوى المهارة ورفع كفاءة الموارد البشرية. وتتأثر طول فترة البطالة الاحتكاكية بمدى توفر المعلومات عن سوق العمل وتكلفة البحث عن فرص عمل جديدة.^{١٩}

(البطالة الهيكلية) ويقصد به حالة البطالة التي تحدث بسبب تغيرات هيكلية تحدث في الاقتصاد القومي، فتحدث عدم توافق بين فرص العمل المتاحة ومؤهلات وخبرات العمالة المتاحة. وتنشأ بسبب اكتشاف موارد جديدة أو وسائل إنتاج أكثر كفاءة. وتمثل مشكلة مزمنة بالدول النامية تزداد عمقا مع مرور الزمن وتتطلب حلول جذرية وإصلاحات هيكلية.^{٢٠}

^{١٨} بشير الدباغ، عبد الجبار الجرمود، مقدمة في الاقتصاد الكلي، دار المناهج للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى، ٢٠٠٣، ص ٣٨٠.

^{١٩} سميرة العابد، زهية عياز، ظاهرة البطالة في الجزائر بين الواقع والطموحات، مجلة الباحثين عدد ١١، الجزائر، ٢٠١٢، ص ٧٥.

^{٢٠} البشير عبد الكريم، "تصنيفات البطالة ومحاولة قياس الهيكلية والمحيطة منها"، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد الأول، ٢٠٠٤، ص ١٥٢.

٣-٢-٣ وفقاً لطبيعة البطالة: (البطالة الإجبارية)، (البطالة الموسمية)، (البطالة الاختيارية)^{٢١}
(البطالة الإجبارية) ويقصد بها حالة البطالة التي يتعرض لها العامل دون إرادته مثل تسريح عدد من العمالة رغم رغبتهم وقدرتهم على العمل، وتعتبر عن فائض العرض بسوق العمل مقارنة بالطلب عليها ومن ثم عدم قدرة السوق المحلي على استيعابها.^{٢٢}
(البطالة الموسمية) ويقصد بها البطالة التي تحدث بسبب موسمية الإنتاج وخاصة في القطاع الزراعي، كما قد تحدث في القطاعات الأخرى بسبب التغيرات الموسمية في النشاط الاقتصادي بسبب تغيرات أنماط الاستهلاك.^{٢٣}

(البطالة الاختيارية) ويقصد بها حالة البطالة التي تتم بإرادة العامل واختياره، ويتوقف فيها الأفراد عن البحث عن عمل. وتتعدد أسباب هذا النوع وفقاً لفكر وتقدير وظروف كل فرد، فقد تكون بسبب توافر مصادر مستقلة للدخل، أو البحث عن عمل أفضل بأجر أعلى وظروف أنسب.^{٢٤}

(البطالة التكنولوجية) وهي التي تنشأ عن استخدام الأساليب التكنولوجية في الإنتاج التي تتطلب مهارات خاصة، مما يؤدي إلى الاستغناء عن بعض أفراد العمل، ممن لا تتوفر لديهم هذه المهارات، أو إدخال آلات صناعية لا تحتاج إلى عدد كبير من العمال.^{٢٥}

٣-٣ أسباب ظاهرة البطالة

تعتبر مشكلة البطالة واحدة من أهم الأزمات التي تشكل تهديداً لاستقرار المجتمعات، حيث تنشأ نتيجة لعدة أسباب تختلف من مجتمع إلى آخر. تتمثل هذه الأسباب في العوامل السياسية

^١المزيد من المعلومات:

- Lim Chong, Y., **Employment Policy and Strategy, A reach For Options**, University of Singapore, 1989, p113.

^{٢٢} على عبد الوهاب نجا، مشكلة البطالة وأثر برنامج الإصلاح الاقتصادي عليها - دراسة تحليلية تطبيقية، الدار الجامعية، الإسكندرية، ٢٠٠٥، ص١٧.

^{٢٣} البطالة، معهد الدراسات المصرفية، السلسلة السادسة، العدد ٣ الكويت، ٢٠١٣، ص ٢-٣.

^{٢٤} خالد الزواوي، البطالة في الوطن العربي، مرجع سبق ذكره، ص٢٣.

^{٢٥} احمد عبد الونيس شتا، خلق فرص العمل في مصر، القاهرة، ٢٠٠٧، ص١٣٣.

والاقتصادية والاجتماعية، ولكل منها تأثيرات سلبية تؤثر على المجتمع بشكل كبير. وتتمثل هذه العوامل في:^{٢٦}

(العوامل السياسية) تنتسب في ظهور البطالة عن طريق الضغوط السياسية وعدم الاستقرار السياسي، مما يؤثر على الاستثمارات والأعمال وتقييد فرص العمل. وقد يتضمن ذلك تغيرات في السياسات الاقتصادية غير المستدامة أو النزاعات الداخلية التي تعرقل نمو الأعمال وتؤثر على الثقة والاستثمار، وقد تظهر هذه العوامل في: انخفاض قدرة الحكومات الدولية على دعم قطاع الأعمال، وانتشار الحروب الأهلية والأزمات في الدول، غياب تأثير التنمية السياسية على الوضع الاجتماعي والاقتصادي بالدول.

(العوامل الاقتصادية) وتتضمن تباطؤ النمو الاقتصادي وعدم وجود فرص عمل كافية للسكان. وتؤثر الأزمات الاقتصادية مثل الركود والتضخم والتدهور الاقتصادي على سوق العمل وتؤدي إلى زيادة معدلات البطالة. وقد يحدث ذلك بسبب انخفاض الاستثمارات أو تقلص القطاعات الاقتصادية المعينة أو تعثر الشركات والمؤسسات الكبيرة.

(العوامل الاجتماعية) تتضمن عوامل مثل التغيرات الديموغرافية والتكنولوجية والتعليمية. قد يؤدي التغير في تركيبة السكان والزيادة في القوى العاملة إلى زيادة الضغط على سوق العمل وقلة فرص العمل المتاحة. كما يمكن أن يؤثر التطور التكنولوجي والتحول في الصناعة على الطلب على العمالة ويؤدي إلى التشغيل التلقائي وفقدان فرص العمل التقليدية.

٣-٤ انعكاسات ظاهرة البطالة

تعد البطالة مؤشراً مهماً لاقتصاد الدولة ومشكلة مؤثرة في التنمية الاجتماعية والاقتصادية للمجتمع، لها عواقب سلبية على كل من الدولة والأفراد، مما يؤدي إلى مشاكل الصحة البدنية والعقلية. فهي ليست مشكلة اقتصادية فحسب، بل لها آثار اجتماعية ونفسية سيئة على الأفراد المتعطلين عن العمل. وتظهر الآثار النفسية الاجتماعية للبطالة في التفكك والاستبعاد الاجتماعي ونقص الفرص والتأثير السلبي على الرفاهية وعلم الأمراض الاجتماعية. كما تتجم البطالة من عدم قدرة الاقتصاد على الاستفادة الكاملة من موارد العمل المتاحة، مما يؤدي إلى زيادة عدد الأفراد العاطلين عن العمل. ويمكن ربط بطالة الشباب، بوجه خاص، بزيادة معدلات

^{٢٦} عيسى رحيمي، وآخرون، ظاهرة البطالة: مفهومها، أسبابها وآثارها، مرجع سبق ذكره، ص ١٤٧-١٤٨.

الجريمة، مما يؤثر على الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للأمم. ويمكن تناول بعض منها باختصار فيما يلي:^{٢٧}

- أ- تأخر سن الزواج: تساهم البطالة في تأخير سن الزواج بين المتعطلين في الدولة، ويرجع ذلك إلى عدم قدرة المتعطل على تحمل التزامات الزواج المادية بسبب عدم وجود عمل دائم يوفر له دخلاً ثابتاً يمكنه من تأسيس حياة زوجية مستقرة.
- ب- انخفاض مستوى المعيشة: تؤدي البطالة إلى حرمان الأفراد من مصدر دخل يفهم لتحقيق حياة مستقرة، وتؤثر التغيرات الاقتصادية مباشرةً في مستويات الأجور. فزيادة معدلات البطالة تؤدي إلى تقليل الدخل والعيش بمستوى متدنٍ، وبالتالي يدخل الأفراد في دائرة الفقر، وتنعكس هذه الظاهرة بشكل سلبي على المجتمع.
- ج- ارتفاع نسبة الاعتماد: يؤدي ارتفاع معدلات البطالة إلى زيادة نسبة الاعتماد على الدعم المالي في الدولة، وتنعكس نسبة الاعتماد الحقيقية هيكل الاقتصاد الفعلي للسكان.
- د- زيادة معدلات الجريمة: تؤدي البطالة إلى عدم استقرار أمن المجتمع وتسبب اضطرابات عديدة. فالأفراد المتعطلون أكثر عرضة للانحراف والسلوك الإجرامي، وقد زادت جرائم السرقة وتعاطي المخدرات والعنف وغيرها من الجرائم بين الشباب المتعطلين في الدولة. ويعود ذلك إلى الشعور بالفراغ وعدم الانتماء، والضغط النفسية والاجتماعية، والأمراض النفسية مثل الاكتئاب وإدمان المخدرات، والسلوك العدواني. وبالتالي، ترتفع معدلات الجريمة بين الشباب المتعطلين.

^{٢٧} لمزيد من المعلومات يرجع إلى:

- [A Olushola, S.F Oketunji](#), **Effect of Unemployment Induced Crime among Youths and Tenable Solutions**, Journal Article, Vol. 2, Issu: 4, 2016, pp 127-140.
- Madalina-Gabriela Anghel, **Constantin Anghelache, Alexandru Manole, The effect of unemployment on economic growth**, Romanian Statistical Review Supplement (Romanian Statistical Review), Vol. 65, Issu: 7, Jan 2017, pp 174-186.
- M.Yu. Kuznetsov, **Unemployment: types, causes, socio-economic consequences**, Вестник БИСТ, Iss: 2(59), Jun 2023- pp 123-127.

٣-٥ سبل مواجهة مشكلة البطالة

ظاهرة البطالة تعتبر تحديًا اقتصاديًا واجتماعيًا، ولمواجهتها تتطلب جهودًا متعددة من الحكومات والمؤسسات والأفراد. ويمكن إيجاز بعض السبل الممكنة لمواجهة ظاهرة البطالة في الآتي:^{٢٨}

- العمل على تخطيط القوى العاملة أي الحصر والتقدير المستمر لموارد المجتمع من القوى البشرية، وتصنيفه واستغلاله وتوجيهه وتوزيعه بين القطاعات الاقتصادية المختلفة، وذلك وفقا لخطة محددة لتحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية بأقل تكلفة ممكنة وأقصر وقت ممكن. حيث يسهم هذا التخطيط في وضع خطط التنمية وتحديد الاستخدام الأمثل للقوى البشرية.
- تعزيز الاستثمار والتنمية الاقتصادية يعمل على خلق فرص العمل من خلال تعزيز الاستثمارات في القطاعات المحورية وتوفير بيئة أعمال مشجعة. ويمكن أن تلعب الحكومات دورًا هامًا في إنشاء سياسات وبرامج تشجع الاستثمار وتعزز التنمية الاقتصادية المستدامة. بالإضافة إلى تشجيع ريادة الأعمال ودعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة لخلق فرص عمل

^{٢٨} رجع في ذلك إلى:

- A Ertürk, **Policies Against Unemployment Through Behavioral Economics**, Journal of Student Research-Vol. 12, Issu: 1, 2023.
- Małgorzata Matlegiewicz, **Innovation in Provision of Services as Part of Combating Unemployment**, -Vol. 13, 2014, pp 59-66.
- يوسف مصطفى محجوب، الاختلالات في سوق العمل وأساليب الموازنة بين العرض والطلب، المؤتمر الأول لسوق العمل في العالم العربي، كلية التجارة جامعة طنطا، ٢٠٠٢، ص ٢٠٤.
- محمد سيف الدين فهمي، التخطيط التعليمي: أسسه وأساليبه ومشكلاته، مكتبة الأنجلو المصرية، الطبعة السابعة، القاهرة، ٢٠٠٠، ص ١١٢.
- راوية محسوب النبي عبد الجليل الشوريجي، ظاهرة البطالة في جمهورية مصر العربية "دراسة ديموغرافية تطبيقية على محافظة الغربية"، مجلة المجمع العلمي المصري، المجلد الواحد والتسعون، ٢٠١٦.

جديدة. وذلك من خلال توفير التمويل والمساعدة الفنية للمقاولين الذين يرغبون في إنشاء أعمالهم الخاصة.

- تعزيز النظام التعليمي والتدريب المهني وإعادة التأهيل، وذلك لتزويد العمال بالمهارات والمعرفة اللازمة لسوق العمل الحديثة. كما يمكن تطوير البرامج التعليمية والتدريبية لتناسب احتياجات سوق العمل وتعزيز فرص الحصول على وظائف.
- تشجيع الابتكار والتكنولوجيا، حيث يسهم ذلك في خلق فرص عمل جديدة وتعزيز الإنتاجية. ويمكن تشجيع البحث والتطوير ودعم الشركات الناشئة التكنولوجية لتعزيز الابتكار وتطبيق التكنولوجيا في العمليات الاقتصادية.
- تحسين سياسات سوق العمل لتشجيع التوظيف وتقليل البطالة، حيث يشمل ذلك تنفيذ سياسات تشجيعية للشركات لزيادة فرص التوظيف، وتعزيز المرونة في سوق العمل، وتوفير حماية اجتماعية للعاطلين عن العمل، مع تقديم دعم متخصص للباحثين عن عمل من خلال توجيه مهني وتدريب على مهارات البحث عن وظائف وإعداد السير الذاتية. وتوفير آليات فعالة لربط الباحثين عن عمل بفرص العمل المتاحة.
- مكافحة التمييز وتعزيز المساواة في فرص العمل. من خلال تبني السياسات والبرامج الحكومية لإجراءات لمنع التمييز على أساس الجنس، العرق، الدين، العمر، الإعاقة وغيرها من العوامل غير المشروعة.

٣-٦ تطور معدلات البطالة في مصر

نشأت مشكلة البطالة وبدأت الظهور في مصر بعد ثورة يوليو ١٩٥٢ واستقلال الدولة، حيث كانت نسبة الأمية عالية جدا في هذه الفترة وتزامن ذلك مع التطورات الكبيرة في العديد من المجالات وحاجة الدولة إلى موظفين حكوميين لإدارة الهيئات العامة الجديدة وشغل الوظائف التي كانت تشغلها الأجانب قبل رحيلهم، الأمر الذي أدى إلى تزايد معدلات البطالة منذ أوائل الستينات من ٢.٢٪ عام ١٩٦٠ إلى ٢.٤ عام ١٩٧٠، وتوالت الزيادة منذ ذلك

الحين بالرغم من الجهود المبذولة من الجهاز الحكومي حيال ذلك واتباع سياسات توظيف متنوعة.²⁹

وفقا للبيانات المتاحة لمعدلات البطالة بمصر خلال الفترة من ١٩٩٠-٢٠٢٢، يوضح الجدول (٢) قوة العمل بالمليون ومعدلات البطالة للذكور والإناث في الفترة. ومن هذه البيانات يمكن ملاحظة بعض النقاط الرئيسية:

- زيادة قوة العمل: يتضح أن قوة العمل زادت مع مرور الوقت، حيث ارتفعت من ١٥,٧٠٩,٧٤٠ في عام ١٩٩٠ إلى ٣١,١٦٦,٢٨٤ في عام ٢٠٢٢. هذا يشير إلى زيادة عدد الأشخاص الذين يعملون أو يبحثون عن عمل. وهذه الزيادة ترجع للعديد من العوامل من بينها الزيادة السكانية، حيث يتزايد عدد الأفراد المصريين القادرين على العمل مع مرور الوقت. كما يمكن أن يكون هناك تحسن في التعليم والتدريب، مما يؤدي إلى زيادة الكفاءة والمهارات لدى العمال.
- تراجع معدلات البطالة: يمكن ملاحظة انخفاض معدلات البطالة عمومًا خلال الفترة المحددة. فقد تراجع معدل البطالة العام من ٨.٤٣٪ في عام ١٩٩٠ إلى ٦.٩٥٪ في عام ٢٠٢٢. وتشير معدلات البطالة للذكور والإناث أيضًا إلى تحسن تدريجي في معدلات البطالة على مدار السنوات. وهذا الانخفاض يمكن أن يعكس تحسنًا في سوق العمل وفرص التوظيف. وهناك عوامل اقتصادية تساهم في ذلك، مثل نمو الاقتصاد وزيادة الاستثمارات التي تؤدي إلى إنشاء فرص عمل جديدة. قد تلعب أيضًا سياسات الحكومة والإصلاحات الاقتصادية دورًا في خلق بيئة تشجع على النمو الاقتصادي وتوفير فرص عمل أكثر.

²⁹ رجب صبري عبد القادر، وآخرون، البطالة نظرة واقعية.. وحلول عملية، مرجع سبق ذكره، ص ٣٦.

جدول (٢) تطور معدلات البطالة بمصر خلال الفترة (١٩٩٠ - ٢٠٢٢)

السنة	قوة العمل بالمليون	معدل البطالة الذكور	معدل البطالة الإناث	معدل البطالة
١٩٩٠	١٥٧.٩٧٤٠	٥.٧٢٢	٢١.٠٠٧	٨.٤٣
٢٠٠٠	٢٠٧٧٢٦٦١	٥.٠٧٢	٢٢.٧٨٦	٨.٩٨
٢٠١٠	٢٨٧٣٩٩١٠	٤.٧٣٩	٢١.٩٧	٨.٧٦
٢٠٢٠	٢٩٨١٥٦٥٢	٥.٩١٨	١٧.٥٧٦	٧.٩٣
٢٠٢١	٣٠٢٢٣٣٧٣	٥.٥٧٦	١٥.٩٣١	٧.٤١
٢٠٢٢	٣١١٦٦٢٨٤	٤.٩٩٢	١٥.٩٢٧	٦.٩٥

المصدر: بيانات البنك الدولي، www.worldbank.data

- فروق بين الجنسين: يتضح أن معدلات البطالة للإناث أعلى من معدلات البطالة للذكور في جميع السنوات المذكورة. ومع ذلك، يبدو أن هناك تراجعاً تدريجياً في معدلات البطالة للجنسين على مدار السنوات، حيث انخفضت بشكل عام. وقد يتضمن ذلك التحيز في سوق العمل وعدم توافر فرص عمل مناسبة للنساء، بالإضافة إلى التحديات الاجتماعية والثقافية التي تواجهها النساء في العمل. وتعمل العديد من الجهات، بما في ذلك الحكومة والمنظمات غير الحكومية، على تعزيز المساواة بين الجنسين في سوق العمل وتوفير فرص عمل متساوية.
- الاستقرار في الفترة الأخيرة: يمكن ملاحظة استقرار نسبي في معدلات البطالة في السنوات الأخيرة (٢٠٢٠-٢٠٢٢). لا يوجد تغير كبير في معدلات البطالة للذكور والإناث، ومجموع معدل البطالة يظل في النطاق القريب من ٧٪، وذلك نتيجة للتحسن التدريجي

في سوق العمل وتوفر فرص العمل. ومع ذلك، قد تؤثر الظروف الاقتصادية العامة والأحداث العالمية في استقرار هذه المعدلات. لذا، يجب مراقبة الوضع الاقتصادي ومتابعة التغيرات المحتملة في سوق العمل.

٤- أثر النمو الديموغرافي على معدلات البطالة

١-٥ توصيف متغيرات النماذج

يتم دراسة أثر النمو الديموغرافي على معدلات البطالة في مصر من خلال دراسة العلاقة بين متغير النمو السكاني، ومعدل البطالة في مصر خلال فترة الدراسة (١٩٩٠ - ٢٠٢٢)، وذلك بالاعتماد على الإحصائيات والبيانات المتاحة بفترة الدراسة، والاعتماد على أسلوب التحليل الإحصائي باستخدام البرنامج الإحصائي EViews لاختبار علاقة الانحدار بين المتغيرات وقياس أثر المتغيرات المستقلة (معدل النمو السكاني "Y") على المتغيرات التابعة (معدل البطالة "X")، وذلك لتقييم أثر النمو الديموغرافي على معدلات البطالة في مصر، وذلك خلال الفترة الزمنية (١٩٩٠-٢٠٢٢).

٥-٢ اختبار طبيعة البيانات والارتباط الخطى البسيط بيرسون بين معدل النمو السكاني ومعدل البطالة

جدول (٣) الارتباط الخطى البسيط "بيرسون" بين معدل النمو السكاني ومعدل البطالة

بمصر خلال الفترة (١٩٩٠ - ٢٠٢٢)

Name	Jarque-Bera	Prob	Correlation	
			X	Y
X معدل البطالة	1.7053	0.4263	1.0000	0.538577
Y معدل النمو السكاني	0.5621	0.7550	0.538577	1.0000

من خلال النتائج الموضحة بالجدول (٣) تم رفض الفرض البديل H_1 ، وقبول الفرض العدمي H_0 القائل بأن البيانات تتبع التوزيع الطبيعي، وذلك لأن احتمال (Prob) قبول هذه الفرضية أكبر من مستوى معنوية ٥٪. كما يتضح من الجدول أن معامل الارتباط بين معدل النمو السكاني ومعدل البطالة في مصر خلال الفترة (١٩٩٠-٢٠٢٢) يساوي ٠.٥٣٩، وتفيد هذه النتيجة أن العلاقة بين المتغيرين السابقين في اتجاه طردي بحكم إيجابية المعامل كما انها تعتبر متوسطة قوة.

٣-٥ اختبار السكون للسلاسل الزمنية للمتغيرين (معدل النمو السكاني ومعدل البطالة)

جدول (٤) اختبار السكون للسلاسل الزمنية للمتغيرين معدل النمو السكاني ومعدل البطالة

بمصر خلال الفترة (١٩٩٠ - ٢٠٢٢)

النوع	القيمة عند مستويات المعنوية			القيمة المحسوبة ADF	المتغير
	10%	5%	1%		
ساكنة بعد الفروق الاولى	-	-	-	-	X
ساكنة بعد الفروق الاولى	1.6104	1.95207	2.64167	4.27044	معدل البطالة
ساكنة بعد الفروق الاولى	-	-	-	-	Y
ساكنة بعد الفروق الاولى	1.6104	1.95207	2.64167	2.56709	معدل النمو السكاني

Null Hypothesis: D(X) has a unit root Exogenous: None Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=8)			Null Hypothesis: D(Y) has a unit root Exogenous: None Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=8)		
	t-Statistic	Prob.*		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-4.270477	0.0001	Augmented Dickey-Fuller test statistic	-2.567087	0.0120
Test critical values:			Test critical values:		
1% level	-2.641672		1% level	-2.641672	
5% level	-1.952066		5% level	-1.952066	
10% level	-1.610400		10% level	-1.610400	

تشير نتائج الجدول (٤) أن السلاسل الزمنية تعاني من مشكلة عدم الاستقرار عند مستوى (level)، ولكنها تصبح مستقرة عند الفرق الأول أي تحتوي على جذر الوحدة، بمعنى أن المتغيرات متكاملة من الدرجة الأولى مما يعني أن السلسلة الزمنية تتحرك معاً عبر الزمن، كما يلاحظ أن القيم المحسوبة أصغر من الجدولية عند مستوى معنوية 1%، 5%، 10%. ومنه نقوم برفض الفرض العدمي H_0 ، وقبول الفرض البديل H_1 ، حيث أن السلاسل الزمنية $\{X, Y\}$ مستقرة عند الفرق الأول.

٥-٤ نموذج الانحدار الخطي البسيط بين متغيري معدل النمو السكاني ومعدل البطالة، واختبار صلاحيته

جدول (٥) نموذج الانحدار الخطي البسيط بين معدل النمو السكاني ومعدل البطالة
بمصر خلال الفترة (١٩٩٠ - ٢٠٢٢)

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
Y	8.722185	2.403680	3.628680	0.0010
C	0.177647	0.176835	1.004593	0.3231
R-squared	0.305030	Mean dependent var	-0.093759	
Adjusted R-squared	0.281864	S.D. dependent var	1.069640	
S.E. of regression	0.906444	Akaike info criterion	2.701887	
Sum squared resid	24.64924	Schwarz criterion	2.793496	
Log likelihood	-41.23019	Hannan-Quinn criter.	2.732253	
F-statistic	13.16732	Durbin-Watson stat	1.789573	
Prob(F-statistic)	0.001047			

من خلال النتائج المبينة في الجدول (٥) يمكن كتابة نموذج الانحدار الخطي بصفة عامة على النحو التالي:

$$X = 0.1776 + 8.7222 Y$$

حيث:

X: تمثل معدل البطالة بمصر خلال فترة الدراسة

Y: تمثل معدل النمو السنوي للسكان بمصر خلال فترة الدراسة

ويمكن تفسير النموذج المتحصل عليه على النحو التالي:

المعلمة β_1 المرتبطة بمتغير معدل النمو السكاني تساوي (8.7222) وهذا يعني أن معدل البطالة يتغير بدرجة قياس واحدة كلما تغير المعدل السنوي للنمو السكاني بالقيمة المذكورة، وهذا ما يؤكد العلاقة الطردية بين المتغيرين التي تتضح وفقا لمعامل الارتباط. كما تتضح

معنوية العلاقة استنادا على القيمة المحسوبة والتي تقدر ب(٣.٦٣) وهي أكبر من القيمة الجدولية، كما أن المعلمة ذات دلالة إحصائية وذلك استنادا إلى قيمة الدلالة والتي تقدر ب(٠.٠٠١٠) وهي أقل من القيمة ٥٪.

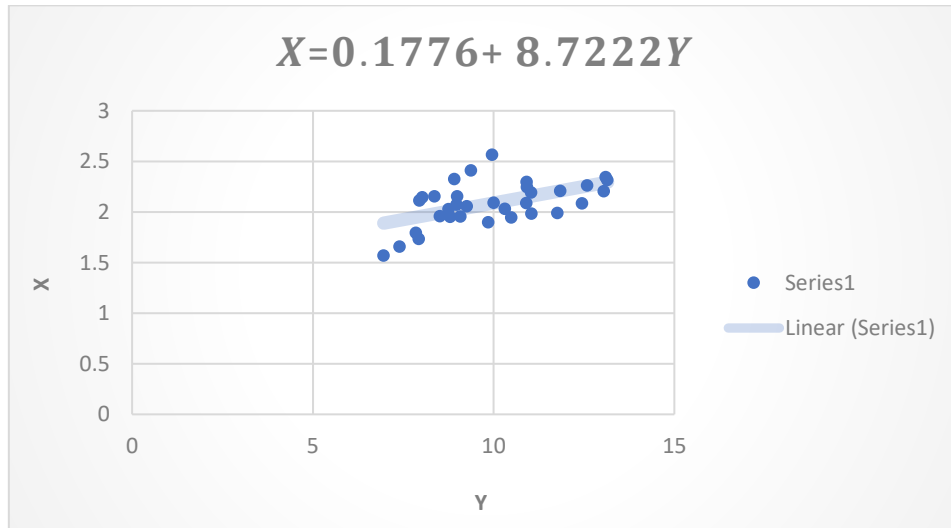
ومن ثم فإن التفسير المعتمد عليه في هذا النموذج يمس سنوات الدراسة، ويمكن تعميمه على باقى السنوات بحكم أن المعلمات معنوية وذات دلالة إحصائية.

ويمكن تفسير جودة وصلاحيّة النموذج المتحصل عليه على النحو التالي:

تشير قيمة اختبار فيشر (F) ١٣.١٦٧ ومستوى المعنوية ٠.٠٠١٠ إلى أن النموذج في شكله العام صالح ويعتبر موثوقاً في توضيح العلاقة بين معدل البطالة ومعدل النمو السكاني، فبمقارنة قيمة اختبار فيشر المحسوبة والجدولية نجد أن قيمة فيشر المحسوبة أكبر من القيمة الجدولية التي تم استخراجها من جدول التوزيع الاحتمالي لاختبار فيشر.

وأخيراً، تشير قيمة معامل التحديد (R2) إلى أن حوالي ٣٠.٥٪ من التغيرات في معدل البطالة يمكن تفسيرها بالتغيرات في معدل النمو السكاني، في حين يتسبب باقى التغيرات في البطالة من عوامل أخرى غير مرتبطة بمعدل النمو السكاني.

٥-٥ شكل الانتشار بين متغيري معدل النمو السكاني ومعدل البطالة



ويتضح من الشكل السابق أن هناك علاقة طردية متوسطة بين معدل النمو السنوي للسكان ومعدل البطالة في مصر خلال الفترة (١٩٩٠ - ٢٠٢٢)، حيث إن معدل البطالة يتغير بدرجة قياس واحدة كلما تغير معدل النمو السنوي للسكان بقيمة (8.7222)، وبالتالي يمكننا القول بوجه عام أن هناك تأثير لمعدل النمو السكاني على معدل البطالة بمصر.

٦- نتائج وتوصيات الدراسة

أبرزت الدراسة بعض النتائج التي يمكن حصرها في النقاط التالية:

- تواجه مصر تحديًا في توفير فرص عمل مناسبة للشباب نظرًا لتراجع معدل النمو السكاني ومعدل الخصوبة. لذلك، تحتاج الحكومة إلى تطوير استراتيجيات لتعزيز الاستثمار وخلق فرص عمل مناسبة للشباب.
- يجب على الحكومة أن تستعد لزيادة العدد النسبي للمسنين في المجتمع نتيجة زيادة معدل العمر المتوقع، وتعمل على تطوير سياسات تقاعد مستدامة وبرامج لدعم الرعاية الاجتماعية للمسنين.
- تراجع معدل المواليد ومعدل الوفيات يتطلب من الحكومة توجيه الاستثمارات في الخدمات العامة والبنية التحتية لتلبية احتياجات السكان المتغيرة.
- تراجع معدل النمو السكاني يمكن أن يسهم في تعزيز التنمية الاقتصادية وتقليل الضغط على الموارد الطبيعية والبيئة.
- تتطلب التغيرات الديموغرافية في مصر تخطيطًا استباقيًا في مجالات مثل التعليم والرعاية الصحية والإسكان والبنية التحتية، وتحديث سياسات الحكومة وبرامجها لتلبية احتياجات السكان المتغيرة وتعزيز الاستدامة.
- يشهد الاقتصاد المصري زيادة في قوة العمل، حيث يزداد عدد الأشخاص العاملين أو الباحثين عن عمل مع مرور الوقت. ويمكن أن تعزى هذه الزيادة إلى عوامل متعددة مثل النمو السكاني وتحسين مستوى التعليم والتدريب.
- يلاحظ انخفاض معدلات البطالة في مصر عمومًا خلال الفترة المحددة. وتشير معدلات البطالة للذكور والإناث أيضًا إلى تحسن تدريجي. يمكن أن يكون هذا الانخفاض نتيجة

تحسن سوق العمل وتوفر فرص التوظيف، بالإضافة إلى السياسات الحكومية والإصلاحات الاقتصادية.

- رغم التحسن التدريجي، فإن معدلات البطالة للنساء تظل أعلى من معدلات البطالة للرجال في مصر. وقد يكون ذلك بسبب تحيزات في سوق العمل وتحديات اجتماعية وثقافية. تعمل الحكومة والمنظمات غير الحكومية على تعزيز المساواة بين الجنسين في سوق العمل وتوفير فرص عمل متساوية.

- في السنوات الأخيرة، يلاحظ استقرارًا نسبيًا في معدلات البطالة في مصر. لا يوجد تغير كبير في معدلات البطالة للذكور والإناث، وإجمالي معدل البطالة يستقر في نطاق ٧٪ تقريبًا. ومع ذلك، يجب مراقبة الوضع الاقتصادي العام والأحداث العالمية لتقييم التأثيرات المحتملة على سوق العمل في المستقبل.

- من التحليل الإحصائي للبيانات المتاحة خلال الفترة (١٩٩٠ - ٢٠٢٢) بمصر، يتضح أن هناك علاقة طردية متوسطة القوة بين معدل النمو السنوي للسكان ومعدل البطالة في مصر خلال الفترة، حيث إن زيادة معدل النمو السكاني يؤدي إلى زيادة معدل البطالة، في حين أن انخفاض معدل النمو السكاني قد يساهم في انخفاض معدل البطالة.

- تشير قيمة معامل التحديد (R^2) إلى أن حوالي ٣٠.٥٪ من التغيرات في معدل البطالة يمكن تفسيرها بالتغيرات في معدل النمو السكاني، في حين يتسبب باقي التغيرات في البطالة من عوامل أخرى غير مرتبطة بمعدل النمو السكاني.

مما النتائج التي أوضحتها الدراسة يمكن التوصية بالآتي:

- هناك ضرورة لتطوير استراتيجيات لتعزيز الاستثمار وخلق فرص عمل مناسبة للشباب، وذلك لمواجهة التحديات التي تواجهها مصر في توفير فرص عمل مناسبة للشباب.

- العمل على تطوير سياسات لدعم المسنين والتحصير لزيادة العدد النسبي لهم في المجتمع وتطوير سياسات تقاعد مستدامة وبرامج لدعم الرعاية الاجتماعية للمسنين.

- توجيه الاستثمارات في تحسين الخدمات العامة وتطوير البنية التحتية لتلبية احتياجات السكان المتغيرة نتيجة تراجع معدلات المواليد والوفيات.
 - الاستفادة من تراجع معدل النمو السكاني في تعزيز التنمية الاقتصادية وتقليل الضغط على الموارد الطبيعية والبيئة، ويجب على الحكومة استغلال هذه الفرصة لتحقيق التنمية المستدامة.
 - يتطلب التغيير الديموغرافي في مصر تخطيطاً استباقياً في مجالات مثل التعليم والرعاية الصحية والإسكان والبنية التحتية، وتحديث سياسات الحكومة وبرامجها لتلبية احتياجات السكان المتغيرة وتعزيز الاستدامة.
 - العمل على تعزيز المساواة بين الجنسين في سوق العمل وتوفير فرص عمل متساوية، خاصةً في ضوء الاستمرارية في ارتفاع معدلات البطالة للنساء.
 - يجب مراقبة الوضع الاقتصادي العام والأحداث العالمية لتقييم التأثيرات المحتملة على سوق العمل في المستقبل، وضمان استمرار استقرار معدلات البطالة.
- بشكل عام، يتطلب التغيير الديموغرافي في مصر التكيف مع تحولات السكان وتلبية احتياجاتهم المتغيرة. يجب أن تعمل الحكومة بالتعاون مع المؤسسات الأخرى والشركاء الدوليين على وضع استراتيجيات متكاملة تعزز التنمية المستدامة وتوفر الفرص الاقتصادية والاجتماعية للسكان في المستقبل.

١-٧ المراجع باللغة العربية

- احمد عبد الونيس شتا، خلق فرص العمل في مصر، القاهرة، ٢٠٠٧.
- بشير الدباغ، عبد الجبار الجرمود، مقدمة في الاقتصاد الكلي، دار المناهج للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى، ٢٠٠٣.
- البشير عبد الكريم، " تصنيفات البطالة ومحاولة قياس الهيكلية والمحيطه منها "، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد الأول، ٢٠٠٤.
- البطالة، معهد الدراسات المصرفية، السلسلة السادسة، العدد ٣ الكويت، ٢٠١٣.
- حلمي جلال، الأبعاد الاجتماعية لمشكلة البطالة في المجتمع المصري تداعياتها وأساليب مواجهتها رؤية مستقبلية، عين شمس، مصر، ٢٠٠٨.
- خالد الزواوي، البطالة في الوطن العربي، "المشكلة والحل"، مجموعة النيل العربية، ٢٠٠٤.
- خالد الوزين، أحمد الرفاعي، مبادئ الاقتصاد الكلي بين النظرية والتطبيق، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، ٢٠٠٦.
- خليفة، إبراهيم عبد الرحمن على خليفة، مدخل إلى علم الاجتماع والمجتمع المدني، كلية الزراعة، جامعة الأزهر، أسيوط، ٢٠١٠.
- راوية محسوب النبي عبد الجليل الشوريجي، ظاهرة البطالة في جمهورية مصر العربية "دراسة ديموغرافية تطبيقية على محافظة الغربية"، مجلة المجمع العلمي المصري، المجلد الواحد والتسعون، ٢٠١٦.
- رجب صبري عبد القادر، حمادة محمد حسين، محمد سيد حجاج، البطالة "نظرة واقعية وحلول عملية"، كلية دار العلوم، جامعة القاهرة، ٢٠٠٩.
- سميرة العابد، زهية عبا، ظاهرة البطالة في الجزائر بين الواقع والطموحات، مجلة الباحثين عدد ١١، الجزائر، ٢٠١٢.
- سيد عاشور أحمد، مشكلة البطالة ومواجهتها في الوطن العربي، مكتبة الأنجلو المصرية، الطبعة الأولى، ٢٠٠٨.
- ضبط النمو السكاني في مصر "تجارب دولية"، ٣٠١٨ المجلس القومي للسكان، نوفمبر ٢٠٢٠.

- طارق محمد أحمد حسين، محمد جمال الدين راشد، وآخرون، دراسة للتغيرات في عوامل النمو السكاني بريف محافظة الوادي الجديد، مجلة أسبوط للعلوم الزراعية، مجلد (٤٨)، رقم (٥)، عام ٢٠١٧.
- عبد القادر عطية، الحديث في الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق، الدار الجامعية، الإسكندرية، ٢٠٠٣.
- على عبد الوهاب نجا، مشكلة البطالة وأثر برنامج الإصلاح الاقتصادي عليها - دراسة تحليلية تطبيقية، الدار الجامعية، الإسكندرية، ٢٠٠٥.
- عيسى رحيمي، عادل فرقاد، نصر الدين العايب، ظاهرة البطالة: مفهومها، أسبابها وآثارها، مجلة ارتقاء للبحوث والدراسات الاقتصادية، ٢٠١٨.
- ماجد عثمان، وآخرون، تحليل الوضع السكاني، المجلس القومي للسكان، مصر، ٢٠١٦.
- المجلس الاقتصادي والاجتماعي، الظرف الاقتصادي والاجتماعي للسداسي الثاني سنة ٢٠٠٤، الجزائر، ٢٠٠٥.
- محمد سيف الدين فهمي، التخطيط التعليمي: أسسه وأساليبه ومشكلاته، مكتبة الأنجلو المصرية، الطبعة السابعة، القاهرة، ٢٠٠٠.
- مفيد يونس، اقتصاديات السكان، الطبعة الأولى، الأردن، الأكاديميون للنشر والتوزيع، ٢٠١١.
- منير إسماعيل أبو شاور، أمجد عبد المهدي، دراسات في الجغرافيا الديموغرافية، الطبعة الأولى، الأردن، دار الإعصار العلمي للنشر والتوزيع، ٢٠١١.
- هاله يوسف، ماجد عثمان، وآخرون، الاستجابة للنمو السكاني السريع في مصر، المكتب المرجعي للسكان، برنامج الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، www.prb.org، نوفمبر ٢٠١٤.
- يوسف مصطفى محجوب، الاختلالات في سوق العمل وأساليب الموازنة بين العرض والطلب، المؤتمر الأول لسوق العمل في العالم العربي، كلية التجارة جامعة طنطا، ٢٠٠٢.

- A Ertürk, **Policies Against Unemployment Through Behavioral Economics**, Journal of Student Research-Vol. 12, Issu: 1, 2023.
- [A Olushola, S.F Oketunji](#), **Effect of Unemployment Induced Crime among Youths and Tenable Solutions**, Journal Article, Vol. 2, Issu: 4, 2016.
- Christopher a. pissarides, "**Equilibrium Unemployment Theory**", The MIT Press, March 2013.
- Lim Chong, Y., **Employment Policy and Strategy**, A reach For Options, University of Singapore, 1989.
- Linz, K. and Stula, S. (2010). **Demographic change in Europe - An Overview, working paper no. 4 of the Observatory for Sociopolitical Developments in Europe**, Observatory for Sociopolitical Developments in Europe, Institute for Social Work and Social Education (ISS).
- M.Yu. Kuznetsov, **Unemployment: types, causes, socio-economic consequences**, Вестник БИСТ, Iss: 2(59), Jun 2023.
- Madalina-Gabriela Anghel, **Constantin Anghelache, Alexandru Manole, The effect of unemployment on economic growth**, Romanian Statistical Review Supplement (Romanian Statistical Review), Vol. 65, Issu: 7, Jan 2017.
- Małgorzata Matlegiewicz, **Innovation in Provision of Services as Part of Combating Unemployment**, -Vol. 13, 2014.
- Nugent, R. and Seligman, B. (2010). **Demographics and Development in the 21st Century Initiative Technical Background Paper**, How Demographic Change Affects Development, The Center for Global Development.
- **UN Population Division: World Population Prospects: The 2022 Revision.**
- **www. ILO.org.**, Niall O'Higgins, The challenge of youth unemployment, employment and training papers, N. 7, 1997.